تايمز، بدون ذكر تاريخ النشر).

منتجون قلقون

أدى الغياب القسري، أو الطوعي للعمال الفلسطينيين، الى هبوط معدلات الانتاج في المصانع والمؤسسات الانتاجية الاسرائيلية، التي تعتمد، بالدرجة الاولى، على الأيدي العاملة العربية القادمة من قطاع غزة («الانتفاضة تحدث انقساماً بين الاسرائيليين وتبعدهم عن حلفائهم»، **القبس**، ١٩٨٨/١/٢٦؛ نقلاً عن **درشبيغل**، بدون ذكر تاريخ النشر). ووصف تقرير أُصدر، مؤخراً، في اسرائيل، الاضرار الاقتصادية الناجمة عن مقاطعة العمال العرب لأعمالهم بأنها «هائلة ومروعة» في اسرائيل والمناطق المحتلة، معاً، وجاء فيه: «أن توقف العمل سيكلف ما بين ٤٠ و ٥٠ مليون دولار في شكل انتاج ومبيعات ضائعة» (اندرو وايتلي، «الانتفاضة تؤذي الاقتصاد الاسرائيلي»، **القبس**، ١٦ ـ ١٩٨٨/١/١٧؛ نقلاً عن **فايننشال تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر). فقد أكد مدراء المصانع الاسرائيلية ان أكثر من نصف العمال الفلسطينيين، العاملين في اسرائيل، اضربوا عن العمل وانضموا الى المتظاهرين. وأعلنت مصادر رسمية اسرائيلية ان الاضرابات تسببت في تراجع معدلات الانتاج في المصانع الاسرائيلية الى الثلث، بعد أسابيع فقط على اندلاع الاحداث. وقالت هذه المصادر انه، في حال استمرار الاحداث، فان التراجع في معدلات الانتاج سوف يتخذ منحى تصاعدياً يؤدي الى توقف الانتاج في هذه المصانع، في خلال شهرين أو ثلاثة (وايتلي، «الانتفاضة تحدث انقساماً...»، **مصدر سبق ذكره**).

أثارت هذه التقديرات الأولية مخاوف الأوساط الصناعية والانتاجية الاسرائيلية، التي تعتمد على العمال الفلسطينيين من المناطق المحتلة؛ وبدت تبرز مؤشرات كثيرة على نمو هذه المخاوف، منها الزيادة الكبيرة في عدد الطلبات، التي تقدم بها صناعيون اسرائيليون الى وزارة العمل، لاستيراد أيدٍ عاملة من الخارج. فخلال شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨، تقدم حوالى ٢٣ مصنعاً (غالبيتها مصانع نسيج وأعمال معدنية) بطلبات ملء ألفي وظيفة. وطبقاً لمصادر وزارة العمل الاسرائيلية، فقد ووفق على نسبة قليلة من هذه الطلبات (وايتلي، «الانتفاضة تؤذي الاقتصاد الاسرائيلي»، **مصدر سبق ذكره**).

غير ان التأثير الأكبر للاضرابات العمالية على القطاعات الانتاجية الاسرائيلية ظهر، بصورة أوضح، في قطاع الحمضيات؛ إذ صادف وقوع الاحداث خلال موسم القطاف، مما أدى الى إصابة هذا القطاع بشلل جزئي. في هذا الصدد، قال مدير غدير وت الاسرائيلية، هيلل كورين، لمصدر اسرائيلي: «لقد اخطأنا في اعتمادنا على عمال من مخيمات اللاجئين [الفلسطينيين]. فقد تسبب الاضراب العمالي في تركنا مع عدد من النساء كبيرات السن، ممن لا يستطعن انجاز نسبة ١ : ٨ من حجم العمل الذي نحتاج اليه خلال الموسم الرئيس الحالي. لقد استعنّا بطلاب المدارس العليا من منطقة أشدود، وعمل معنا ثلاثون منهم، كمتطوعين... الى جانب دزينتين من العمال [العرب] من منطقة الجليل، وبعض العمال من منطقة نابلس. لكن كلفة وسائل النقل كانت مرتفعة، وغزة أقرب الى مواقعنا. ونقل العمال منها واعادتهم اليها ذو كلفة أقل بكثير» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/١/٢٢).

في مواجهة ذلك، أثارت القيادة الاسرائيلية مخاوف العمال المضربين عن العمل، وتأثير انقطاعهم عن أعمالهم على مستقبل حياتهم وسبل عيشهم اليومي. وهدد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بعدم السماح للمواطنين الفلسطينيين بمغادرة مناطق الضفة والقطاع للعمل في اسرائيل، في حال استمرار التظاهرات وأعمال المجابهة اليومية مع قوات الاحتلال، وقال: «يتوجب علينا اتخاذ جميع التدابير الأمنية الضرورية... اننا نقول لسكان يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة: اذا كنتم لا تريدون الذهاب الى العمل، فلن يكون لديكم ما يعيلكم على الحياة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/١٢). وقال وزير العلوم والتكنولوجيا الاسرائيلي، جدعون بات، في مقابلة له مع صحيفة «يديعوت أحرونوت»: «اذا كان العرب يظنون اننا سوف نخسر بسبب عصيانهم المدني، فهم مخطئون؛ هم الذين سوف يخسرون، وسوف يخسرون وحدهم» (وايتلي، «الانتفاضة تؤذي الاقتصاد...»، **مصدر سبق ذكره**). أما وزير